تحقيق فائض افتراضي يلامس حاجز الـ10 مليارات دينار

«الشال»: 31.2 مليار دينار جملة الإيرادات للعام المالي 2012/2011

النفط.. المساهم الأكبر في الميزانية

- معدل سعر برميل النفط بلغ 105.8 دولارات في ديسمبر
- اجمالي المصروفات العامة بلغ 21.240 مليار دينار

أكد التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات المالية انه بانتهاء شهر ديسمبر 2012 تكون السنة الميلادية 2012 قد انتهت، وانقضت معها ثلاثة ارباع السنة المالية الحالية 2013/2012. وظلت أسعار النفط الكويتي مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، فيما عدا شهري يونيو -نحو 92.8 دولارا أمريكيا- ويوليو -نحو 98.6 دولارا أمريكيا-.

واضاف التقرير ان معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ديسمبر، بلغ نحو 105.8 دولارات أمريكية، بانخفاض طفيف بلغ نحو 0.8- دولارا أمريكيا للبرميل، عن معدل شهر نوفمبر، والبالغ نحو 106.6 دولارات أمريكية للبرميل.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة الميلادية 2012، نحو 108.6 دولارات أمريكية، مقابل معدل بلغ نحو 105.7 دولارات أمريكية للبرميل، للسنة الميلادية 2011، أي بارتفاع بلغ نحو 2.7 في المئة.

أما معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية 2013/2012 -من أبريل إلى ديسمبر -2012، فقد بلغ نحو 105.9 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 40.9 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 62.9 في المئة عن السعر الافتراضي، الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، البالغ 65 دولارا أمريكيا للبرميل.

وكان معدل شهر أبريل الفائت، البالغ نحو 116.9 دولارا أمريكيا للبرميل، هو أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، خلال ما مضى من السنة المالية الحالية، أي إن معدل شهر ديسمبر 2012 أقل منه بنحو 11.1- دولارا أمريكيا للبرميل.

وكان معدل شهر ديسمبر 2011، من السنة المالية الفائتة 2012/2011، قد بلغ نحو 106.6 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109.9 دولارات أمريكية، أي إن معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 4- دولارات أمريكية عن معدل أسعار السنة المالية الفائتة.

ويفترض ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور التسعة الأولى، من السنة المالية الحالية، بما قيمته 23 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع- فإن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17.2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة «نحو 12.7682 مليار دينار».

ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31.2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.240 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار والواقع أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013/2012، بمجملها، مقابل فائض فعلي بنحو 13.2 مليار دينار للسنة المالية الفائتة 2012/2011.

بانخفاض بلغت نسبته 2.7- في المئة في2012

سوق الكويت قبل الأخير.. على خارطة الأسواق العالمية

قارن تقرير الشال بين اداء سوق الكويت وبعض الاسواق المنتقاة حيث ارتفعت معظم مؤشرات أسواق العالم، وارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بما نسبته 13.2 في المئة في نهاية عام 2012، مقارنة بما فقده المؤشر، نفسه، في عام 2011 نحو 6.6- في المئة.

وتشير الأرقام إلى أن وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره، كبيران، جدا، على بقية الأسواق العالمية، حيث شمل الارتفاع، في عام 2012، مؤشر MSCI، للولايات المتحدة، عندما ارتفع، بما نسبته 13.5 في المئة، وارتفع المؤشر الشامل للأمريكيتين، بنسبة بلغت نحو 12.5 في المئة. أما مؤشر MSCI، الشامل لأوروبا، فقد ارتفع بنسبة بلغت نحو 15.2 في المئة، وارتفع المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 17.6 في المئة. وكان وضع آسيا مماثلا لوضع الأسواق، معظمها، فمؤشر MSCI، لآسيا/ الهادي، ارتفع بنحو 13.6 في المئة، في حين ارتفع مؤشر اليابان نحو 5.8 في المئة.

ويتضح ذلك من خلال ارتفاع اداء مؤشر MSCI، للعالم اجمع، بحدود 13.2 في المئة، فارتفاع مؤشر العالم -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية- كان بنسبة أدنى، قاربت 12.8 في المئة وذلك بسبب الارتفاع في مؤشر الولايات المتحدة بنحو 13.5 في المئة. ويأتي هذا الارتفاع للأسواق المالية العالمية، بعد الانخفاض في المؤشرات جميعها، خلال عام 2011، بنحو 6.6- في المئة، كما ذكرنا.

وارتفع 14 سوقاً من أصل 16 سوقا ماليا، بينما انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية، طبقا لمؤشر الشال، ليحل في المركز قبل الأخير، بانخفاض بلغت نسبته نحو 2.7- في المئة، مقارنة بانخفاض، بلغ نحو 22.0- في المئة، وبالمركز ذاته «قبل الأخير»، بين هذه الأسواق، لعام 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الارتفاع، لمجمل الأسواق، بلغ نحو 13.7 في المئة، في نهاية عام 2012، مقارنة بانخفاض بلغ نحو 14.8- في المئة، خلال عام 2011.

وعند تحليل المعدلات البسيطة «غير الموزونة»، لمؤشري العائد النقدي ومضاعف السعر إلى الربحية P/E، للأسواق المالية العالمية المنتقاة، عينتها، نجد أن معدل العائد النقدي لتلك الأسواق «Yield Cash»، بلغ نحو 3.1 في المئة، كما في نهاية عام 2012، وهو ادنى من مستواه في نهاية عام 2011، والبالغ نحو 3.5 في المئة. اما بالنسبة لمعدل مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية P/E، لتلك الأسواق، فقد بلغ نحو 14.8 ضعفا في نهاية عام 2012، مقارنة بنحو 12.2 ضعفا في نهاية عام 2011، بما يعنيه أن ارتفاع الأسعار أعلى من ارتفاع مستوى الربحية.

و تباينت أداءات مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، في مجموعة الأسواق العالمية المنتقاة، إذ بلغ مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية P/E، لسوق الكويت للأوراق المالية، نحو 21.3 ضعفا، وهو في المركز الأخير أعلى P/E يليه السوق السويسري. أما مؤشر العائد النقدي، في الكويت، فقد احتل المركز السادس، ضمن تلك الأسواق عندما حقق نحو 3.2 في المئة وهو أعلى من متوسط الأسواق العالمية، المنتقاة.

وبلغ متوسط العائد الجاري، في الأسواق النامية، الست عشرة، المنتقاة، نحو 3 في المئة، بعد أن كان نحو 3.6 في المئة في نهاية عام 2011. وبلغ متوسط مؤشر P/E للمجموعة، نفسها، نحو 15.5 ضعفاً «نحو 13.2 ضعفا في سنة 2011».

واحتل السوق الكويتي المركز الخامس، ضمن تلك الأسواق، بالنسبة للعائد الجاري، مقارنة بالمركز السابع، في نهاية عام 2011، بينما احتل المركز الأخير، «أعلى»، من بين ستة عشر سوقاً منتقاة، حسب مؤشر P/E مقارنة بالمركز ذاته، كما في نهاية 2011.

واحتل سوق الكويت للأوراق المالية المرتبة الثامنة، ضمن 12 سوقاً ماليا في الشرق الأوسط في مستوى مؤشره، طبقا لمؤشر الشال، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات، مقابل الدولار الأمريكي. وارتفع معدل النمو، غير المرجح، لمؤشرات تلك الأسواق، إذ سجل ارتفاعا بنحو 12.3 في المئة بعد أن حقق انخفاضا، خلال عام 2011، بلغت نسبته نحو 15.6- في المئة. وحقق السوق التركي المركز الأول بارتفاع بلغ نحو 52.6 في المئة، يليه السوق المصري الذي ارتفع بنحو 50.8 في المئة، أما بالنسبة إلى سوق الكويت للأوراق المالية فقد احتل المركز الثامن، بانخفاض بلغ نحو 2.7- في المئة طبقا لمؤشر الشال. واحتل السوق المغربي المركز الأخير بانخفاض بنحو 15.1- في المئة.

الأسواق العالمية تتقدم

معدلات المصروفات تتصاعد..الفائض المالي حتماً سيتراجع

«المالية»: 18.855 مليار دينار إجمالي الإيرادات في سبعة أشهر

- 4.19 مليارات دينار صرفت فعلياً من الموازنة حتى نهاية أكتوبر
- الإنتاج النفطي تخطى حاجز الـ3 ملايين برميل يومياً

أوضح تقرير الشال ان البيانات الصادرة عن وزارة المالية تشير الى انه لغاية شهر اكتوبر 2012، استمر الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2012/10/31 -7 أشهر من السنة المالية الحالية 2013/2012- بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 18.8558 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 35.3 في المئة عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها. والبالغة نحو 13.9324 مليار دينار، وبارتفاع نسبته نحو 15.8 في المئة، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2012/2011، والبالغة نحو 16.2864 مليار دينار.

وتقدر البيانات الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2012/10/31، بنحو 17.9886 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 40.9 في المئة عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها. والبالغة نحو 12.7682 مليار دينار، وبما نسبته 95.4 في المئة من جملة الإيرادات المحصلة، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار، من جانب، وبلوغ الإنتاج، في الفترة الأخيرة، ما فوق حاجز الـ3 ملايين برميل يومياً، أي قريباً من الطاقة القصوى، من جانب آخر.

ولكن يظل المعدل السنوي للإنتاج النفطي اقل من ذلك. وعليه، فإن ما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، كان اعلى بنحو 2.5995 مليار دينار، أي بما نسبته 16.9 في المئة، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته 867.2156 مليون دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ 123.888 مليون دينار. بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.1642 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 322.4 مليون دينار، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور، نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21.240 مليار دينار. وصرف، فعلياً -طبقا للنشرة- حتى 2012/10/31، نحو 4.1913 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ 598.757 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لان هناك مصروفات اصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما ان الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها.

ورغم أن البيانات تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 14.6645 مليار دينار، إلا اننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور السبعة، سيكون اقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلا، والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعدياً، بما يعمل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وسيكون، حتما، اقل مع صدور الحساب الختامي ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة.

موازنة السعودية الهائلة تبقى الأعلى إنفاقاً بلا منازع

اكد تقرير الشال انه عندما تشمل الموازنة العامة المصروفات العامة كلها والإيرادات العامة، كلها، تصبح الموازنة العامة ممثلة لوضع المالية العامة في سنة ما، وعندما يكون مصدر الإيرادات العامة في الموازنة، في معظمه، ضرائب أو قروضا عامة، تصبح الموازنة اداة حقيقية للسياسة المالية.

واضاف التقرير في الكويت، كما في السعودية التي اصدرت، الاسبوع قبل الفائت، اكبر موازنة عامة في تاريخها، ليست الإيرادات أو النفقات العامة، كلها، مشمولة في الموازنة، ولا مصدر التمويل هو حصيلة نشاط اقتصادي حقيقي -ضريبة- أو اقتراض على اداء مستقبل النشاط الاقتصادي، لذلك، نستخدم الموازنة العامة مؤشراً على سياسة مالية توسعية أو انكماشية، وليس اداة السياسة المالية. واستمرت السياسات المالية التوسعية في دول النفط، كلها، رغم نصائح المؤسسات المالية الدولية بالسيطرة عليها، لأنها ممولة، بشكل شبه كامل، من إيرادات النفط، وهو سوق قد يتعرض لضعف على المدين المتوسط إلى الطويل.

وتشير الأرقام، إلى بلوغ حجم النفقات العامة، في الموازنة السعودية الجديدة، نحو 221 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى قياسي، ولكنها تبدو بالقياس المقارن دون مستوى الكويت، كثيراً.

ومن الواضح ذلك التباين الكبير، فنصيب الفرد من إجمالي السكان من النفقات العامة في السعودية هو نحو 7.8 آلاف دولار أمريكي، وفي الكويت نحو 19.8 الف دولار امريكي، بينما يبلغ المعدل للفرد السعودي نحو 11.4 الف دولار أمريكي، وللفرد الكويتي نحو 63 الف دولار أمريكي، ذلك يعني أن في الكويت انفلاتا وليس توسعا للسياسة المالية.

وفي الدول التي يهتم مسؤولوها بمستقبلها ويعتبرون استقرار الدول أمانة واجبة الأداء، يطرح سؤالا واحدا، وترسم السياسات كلها بناءً على التوافق حول إجابته، والسؤال هو، هل وضع السياسة المالية قابل للاستدامة؟ وقد قطعت الدراسات، كلها، محلية كانت أم اجنبية، بانه وضع غير قابل للاستدامة، واحتواؤه الإستباقي هو محور الاستقرار لأمن الدولة الوطني، ولكن، وإضافة إلى ما يحدث، وذلك السيل التباين من المقترحات الشعبوية، لازال يدفع بالأوضاع المالية إلى مستوى أكثر خطورة، وسيدفع ثمنه شباب البلد وابنائهم.

خلال السنوات الخمس المقبلة

توقعات بأن تضخ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 250 مليار دولار في مشاريع الطاقة

توقع منظمون لمؤتمر للطاقة سيعقد في العاصمة القطرية الدوحة، ان تضخ دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نحو 250 مليار دولار في مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية للتلبية الطلب المتزايد فيها.

وقال المنظمون في بيان تلقت يونايتد برس إنترناشونال نسخة منه، أمس السبت، إنه سيتم مناقشة مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة، خلال مؤتمر «الطاقة للشرق الأوسط» الحادي عشر الذي يعقد في الدوحة في الفترة بين 4-6 فبراير المقبل، والذي سيحضره عدد كبير من المسؤولين والخبراء في قطاع الطاقة من دول الخليج ودول أخرى.

وقال المنظمون إنه سيتم بحث حوالي 200 مشروع استثماري في قطاع الطاقة خلال المؤتمر والمعرض «باور جن الشرق الأوسط» الذي يناقش أيضا عدد من القضايا المتعلقة بهذا القطاع، وخصوصا التكنولوجيا المستخدمة حديثا في مشاريع الطاقة، بالإضافة الى التحديات التي تواجه هذا القطاع.

وقالت شركة «بنويل» البريطانية التي تنظم هذا الحدث، «سيناقش المؤتمر عددا من المشاريع في قطاع الطاقة تتراوح قيمتها بين 100 مليون و25 مليار دولار، في حين تشير مصادر الى أن القيمة الإجمالية للمشاريع المزمع تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تصل الى نحو 250 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة القادمة».

ولم تعط الشركة تفاصيل حول المشاريع، إلا أن تقريراً رسمياً عربياً صدر حديثا ذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تخطط لاستثمار نحو 63 مليار دولار في مشاريع الكهرباء خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وأشار التقرير الذي أصدرته شركة الاستشارات البترولية العربية، الى أن هذه الاستثمارات تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية لدول المجلس بحوالي 50 في المئة خلال الفترة بين 2013-2017. مضيفة أن إجمالي الاستثمارات في قطاع الكهرباء في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يقدر بنحو 147 مليار دولار خلال تلك الفترة، وأن هناك استثمارات كبيرة ستضخ أيضا في قطاع المياه.

وقدر التقرير حجم الإستثمار في قطاع الكهرباء بحوالي 63 مليار دولار في دول المجلس، و36.8 مليار في المشرق العربي، و21.4 مليار دولار في إيران، و14.6 مليار دولار في دول المغرب العربي، و2.3 مليار دولار في بقية دول المنطقة. وقدر معدل النمو في الطلب على الطاقة في دول المجلس بنحو 8.5 في المئة سنويا في المدى المتوسط، في حين يقدر النمو في دول المشرق العربي بـ7.6 في المئة وفي المغرب العربي بنحو 6.5 في المئة.